بحث فى

القرينة وأثرها فى الحكم
النحوى والصرفى

إعـــــداد

دكتــورة

هناء إبراهيم محمد ميلاد

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فى

القرينة وأثرها فى الحكم النحوى والصرفى

المقدمـــــــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علـــى ســيدنا محمــد المبعوث رحمة للعالمين، وأسوة للمتقين وعلى آله وأصحابه وتابعيهم ومن رضى منهجهم وقفا أثرهم واستمسك بهديهم الى يوم الدين .

وبعـــــــــد ...

فهذا بحث فى القرينة النحوية وأثرها فى الحكم النحوى والصرفــى إذ اقتضت طبيعة الأحكام أن يكون للقرينة أثر فيها بوجه عام.

والقرينة النحوية أو الصرفية بدورها أيضا لها أثر على كل مـــن الحكم النحوي والصرفى إذ تجعل المحظور مباحا، كمـــا تجعــل المبــاح محظورا فأجازت ، ومنعت ، ورجحت، مما أثار فضولى العلمى ورغبتــى الشديدة فى بحثها وتتبع أثرها فى الحكم النحوى والصرفى وبخاصة أنـــها تسير مع اللبس جنبا الى جنب فتزيل اللبس وتعين علـــى فــهم القصــد، فرأيت أن يكون بحثى متضمنا المباحث التالية :

- **المبحث الأول :** معنى القرينة والفرق بينها وبين كل من الدليل ، والعلة .

- **المبحث الثانى:** أنواع القرينة ووظيفتها وبيان قيمتها اللغوية .

- **المبحث الثالث:** صور اللبس والفرق بينه وبين الإجمال .

- **المبحث الرابع:** أثر القرينة فى الحكم النحوى .

- **المبحث الخامس:** أثر القرينة فى الحكم الصرفى .

- **الخاتمة :** وبها أهم نتائج البحث .

- **مراجع البحث.**

وسأعرض هذه المباحث عرضا تفصيلياً بحيث استطيع أن استخلص منها أثر القرينة على كل من الحكمين النحوى والصرفى ما وفقنى الله الى ذلك سبيلا راجية العلى القدير أن يجنبنى اختصاراً مخلاً وإسهابا مملاً.

المبحث الأول

معنى القرينة والفرق بينها وبين الدليل والعلة

أولا: معنى القرينة

تدور مادة (ق رن) فى اللغة حول معنى التلازم والمصاحبة ففى لسان العرب :

قرن الشيء بالشيء وقرنه إليه يَقْرنُه قرَنًا : شده إليه.

وقُرِّنت الأسارى بالحبال. شدد للكثرة ، والقرين الأسير .....

والقِران : الجمع بين الحج والعمرة ، وقرن بين الحج والعمرة قِرانا بالكسر.

والقرْن مثلك فى السن ، تقول هو على قرْنى أى على سنى ....

وجاءا قراني أى مقرنين ، وقارن الشئ الشئ مقارنة وقِرانا اقترن به وصاحبه ، واقترن الشئ بغيره وقارنته قِرانا صاحبته ، ومنه قِران الكواكب .

وقرنت الشئ بالشئ وصلته ، والقرين المصاحب ، والقرينات أبو بكر وطلحة رضى الله عنهما ، لأن عثمان ابن عبيد الله أخا طلحة أخذهما فقرنهما بحبل فذلك سميا القرينين .

وفى الحديث : " ما من أحد إلا وُكِّل به قرينه أى مصاحبه من الملائكة والشياطين ، وكل إنسان فإن معه قرينا منهما فقرينه من الملائكة يأمره بالخير ويحثه عليه " (١)

والقرين : البعير المقرون بآخر ، والقرينة الناقة تشد إلى أخرى...

وقرينة الرجل : امرأته لمقارنته إياها (٢)

ويقول الراغب : " الاقتران كالازدواج فى كونه اجتماع شيئين أو أشياء فى معنى من المعانى قال تعالى : (أوجاء معه الملائكة مقترنين)(٣)

ويقال قرنت البعير أى جمعتها ، ويسمى الحبل الذى يشد به قِرانا.....) (٤)

والقَرَن : بالفتح مثلك فى السن ، وبالكسر مثلك فى الشجاعة يقال هو قرينة فى العلم والتجارة وغيرها ...(٥)

والقرينة عند النحاة دليل صاحب الكلام واقترن به إما بطبيعة حاله ومعناه كما فى ارضعت الصغرى الكبرى فعلى الرغم من عدم ظهور الإعراب وتأخر الفاعل عن المفعول إلا أن الحال ناطقة بأن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده ١ / ٤٦٠ ولفظه : عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن قالوا وأنت يا رسول الله قال : وأنا إلا أن الله أعاننى عليه فأسلم فليس يأمرنى إلا بخير.

(٢) لسان العرب مادة (ق ر ن)

(٣) الآية ٥٣ من سورة الزخرف .

(٤) المفردات فى غريب ألفاظ القرآن ص ٦٠٥ مادة (ق ر ن)

(٥) معجم الأفعال المتعدية بحرف مادة (ق ر ن)

الكبرى هى الفاعل والصغرى هى المفعول إذ لا يتصور العكس وإما بلفظه كما فى ضربت موسى سعدى فقد دل تأنيث الفعل على كون سعدى فاعله.

وقال الشيخ يس فى تعريف القرينة :

" القرينة أمر يدل لا بالوضع " (١)

وفى كتاب التعريفات :

" القرينة فى اللغة فعيلة بمعنى الفاعلة . مأخوذة من المقارنة وفى الاصطلاح أم يشير الى المطلوب " (٢)

يقول الدكتور نمام حسان :

" الأمارة الدالة على كل أمر هى قرينة " (٣)

ثانياً : الفرق بين القرينة والدليل :

إذا كان الأمر بالنسبة للقرينة أنها أمر يشير إلى المطلوب أو أمارة دالة عليه إذن هى نوع من الدليل ، ولكن المعنى اللغوى لها لم ينفك عنها إذ هى دليل اقترن به الكلام وصاحبه ومن هنا يغلب على ظنى أن الدليل أعم من القرينة يقول فى لسان العرب :

" الدليل ما يستدل به ، والدليل الدال ، وقد دله على الطريق يدله دَلالة ودِلالة ودُلولة وبالفتح أعلى

(١) حاشية يس على شرح الفاكهى على قطر الندى ٢ / ٧٠ ، حاشية السجاعى على قطر الندى ص ٧١.

(٢) كتاب التعريفات ص ١٧٤.

(٣) الأصول لتمام حسان ص ٣٧٤.

ودللت بهذا الطريق : عرفته ودللت به أدل دلالـــة ، وأدللـت بـالطريق إدلالا" [1]

والدلالة : ما يتوصل بها الى معرفة الشئ كدلالة الألفـاظ علـى المعنى ، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب؛ وسواء أكان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أم لم يكن بقصد ، كمن يـرى حركـة إنسان فيعلم أنه حى .

وأصل الدلالة مصدر كالكتابة والأمارة .

والدال : من حصل منه ذلك ، والدليل فى المبالغة كعـالم وعليـم وقادر وقدير كتسمية الشئ بمصدره.[2]

بناء على ما تقدم من معنى الدليل ومعنى القرينة يتضح أن الدليـل أعم إذ ليس من معناه المصاحبة الموجودة فى معنى القرينـة ، فالأمـارة الدالة على الشئ دليل فإن صاحبت الشئ وقارنته فـهى قرينـة وإن لـم تصاحبه بأن اعتمدت على قياس شئ بشئ آخر أو مسألة بأخرى أو آيـة بأخرى فيقيسون الموضع على الموضع فهى دليل لا قرينة ومن أمثلة ذلك قولهم أن الباء الجارة من بين معانيها الاستعلاء نحو قوله تعالى (مـن إن تأمنه بقنطار) [3] يقولون بدليل (هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيـه

(١) لسان العرب مادة (د ل ل)

(٢) المفردات فى غريب ألفاظ القرآن مادة (د ل ل) ص ٢٤٦ ، ٢٤٧)

(٣) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

من قبل)[1] ، وكذا معنى المجاوزة نحو (فاسأل بـــه خبـــيرا)[2] بدليـــل (يسألون عن أنبائكم[3])[4]

فيقيسون الموضع على الموضـــع ليكـــون دليـــلا علـــى معنـــى الحرف[5]أو على إعمال العامل أو إهماله وهكذا.

فهذا كله من الدليل وليس من القرينة ، إذ وجه الاســـتدلال أمـــر خارج عنه غير مقترن به .

وبذلك يصدق على كل قرينة اسم الدليل ، ولا يصدق على كل دليل أنـــه قرينة .

ثالثا: الفرق بين القرينة والعلة .

أما مادة (ع ل ل) كما وردت فى المعاجم فهى تدور حول معنى التتابع ففى لسان العرب : " العل والعلل : الشربة الثانية ، وقيل الشـــرب بعد الشرب تباعا، يقال علل بعد نهل.

وعله يعلـــه إذا سقاه السقية الثانية ، وعل الضارب المضـــروب إذا تـــابع عليه الضرب، وتعلل بالأمر واعتل تشاغل ....

وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما ، وتعلل به أى تلهى به وتجزأ ، وعللت المرأة صبيها بشئ من المرق ونحوه ليجزأ به عن اللبن .

والعلة : الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صـــارت شـــغلا ثانيا منعه عن شغله الأول.

---

(١) الآية ٦٤ من سورة يوسف وجه الاستدلال وردود (على) مع الفعل آمن .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأحزاب ووجه الاستدلال ورود (عن) مع الفعل سأل .

(٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ /٢٢١

وهذا علة لهذا أى سبب وفى حديث عائشة [١] رضى الله عنها :" فكان عبد الرحمن يضرب رجلى بِعِلَّة الراحلة ، أى بسببها يُظهر أنه يضرب جنب البعير برجله ، وإنما يضرب رِجْلى" [٢]

وعلل الشئ بين علته وأثبته بالدليل [٣]

مما سبق من المعنى اللغوى لمادة (ع ل ل) يتضح أنها تدور حول معنى التتابع ففى الشرب للمرة الثانية تتابع ، وكذا فى متابعة الضرب ، والتلهى متابعة الانشغال، وهذا علة لهذا أى سببه فيه متابعة السبب للمسبب أما فى الاصطلاح فقد ذكر الجرجانى فى كتابه التعريفات أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر[٤]

ولم أفرق بين القرينة والعلة من غير أن يدفع الى ذلك ضرورة والضرورة كما يبدو لى أن القرينة تقترب من العلة من حيث كونها نوعا من العلة للحكم إذ هى سبب لإجازة الحكم أو منعه ، فإذا قلنا ضربت موسى سعدى فقرينة التأنيث أجازت تقدم المفعول على الفاعل مع خفاء الإعراب ، فإذا قلنا لما جاز تقدم المفعول على الفاعل مع خفاء الإعراب فيهما ؟ قلنا للقرينة .

ومن المعلوم أن الاستفهام بـ (لم ؟) مطالبة بالعلة .

إذن القرينة نوع من العلة [٥] ولكنها مع ذلك تختلف عنها فى أمور .

---

(١) صحيح مسلم كتاب الحج حديث رقم ١٣٤

(٢) لسان العرب مادة (ع ل ل) ، تاج العروس مادة _(ع ل ل) بتصرف .

(٣) المعجم الوسيط مادة (ع ل ل)

(٤) التعريفات للجرجانى ص ٦١

(٥) عدها السيوطى فى الاقتراح ضمن أنواع العلل فقال " علة سماع ، علة استغناء ، الى أن قال علة دلالة الحال " ثم شرحها قائلا " وعلة دلالة الحال كقول المستهل : الهلال ، أى هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه " انظر الاقتراح ص ١١٩ ، ١٢١

أولا:

إن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة يتأخر عنها ، يقوم أبو هلال العسكرى فى كتابه الفروق اللغوية :

" إن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر ؟ قلت للربح . وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل (لم؟) مطالبة بالعلة"[1]

أما القرينة فهى تولد مع الحكم وتقارنه فيحكم بجواز تقديم المفعول على الفاعل مثلا وقتما توجد القرينة مفرقة بينهما عندما يختفى الإعراب ، ويحكم بعدم الجواز وقتما تنعدم القرينة ويختفى الإعراب أيضا فهى تتلازم مع الحكم وتصاحبه .

ثانيا :

إن القرينة لا يختلف فيها ، أما العلة فقد يختلف فيها المعللون فيذكرون عللا مختلفة لمعلول واحد ، بدليل الاختلاف فى مسائل النحو وقضاياه ، وكل فريق من النحاة يعلل لرأيه بعلل تختلف عما يذكره الفريق المقابل [2] وليس ذلك إلا لكون العلة مظنونة ومن ذلك يتضح أن القرينة تختلف عن العلة من حيث مقارنتها للحكم وتلازمها له ، ومن حيث إنها غير مختلف فيها بخلاف العلة .

(١) الفروق اللغوية ص ٥٦ ، ٥٧.

(٢) ذكر ابن جنى بابا فى تعارض العلل انظر الخصائص ١٦٧/١

المبحث الثانى

أنواع القرينة ووظيفتها وقيمتها اللغوية

أولا : أنواع القرينة :

تنقسم القرينة إلى ثلاثة أنواع :

(١) قرينة لفظية

(٢) قرينة معنوية

(٣) قرينة حالية

القرينة اللفظية :

وهى التى ترجع إلى اللفظ ، ويعبر عنها النحـــاة أحيانـــا بـــالدليل المقالى أى الذى مرجعه إلى القول .

ففى التصريح :

" النحاة اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالى أو حالى حذف عـــامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع أو العدد .

والدليل المقالى ما مرجعه الى القول كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوســا طويلا أو بلى جلستين ، فجلوسا مصدر نوعى لوصفـــه بـــالطول حـــذف عامله جوازا لدليل مقالى وهو القائل ما جلست ؟ والتقدير بلـــى جلســت جلوسا طويلا.

وجلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين...." [1]

وللقرينة اللفظية صور متعددة تختلف تبعا لكل باب فمن صورها فى الجملة الأسمية معلنة عن حذف المبتدأ أن تدخل فاء الجزاء على ما لا يصلح للإبتداء به نحو قوله تعالى :(من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها) [2]

والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها ، وعمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه جواز للعلم به) [3] .

ومن صورها فى باب الفاعل مبينة الفاعل من المفعول عند خفاء الإعراب بأن كان تقديريا أو محليا.

١- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب نحو ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن (الظريف) تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعا، ولو نصب كان موسى منصوبا كذلك.

٢- أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك ضرب فتاة موسى ، فهنا يتعين أن يكون (فتاه) مفعولا؛ إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز عند جمهور النحاة بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة وهو جائز.

---

(١) التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٩

(٢) الآية ١٦ من سورة فصلت ، ١٥ من سورة الجاثية .

(٣) التصريح على التوضيح ١/١٧٦ بتصريف)

٣- أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصل بالفعل علامة التأنيث نحو ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر[١].

القرينة المعنوية :

وهى التى ترجع إلى المعنى نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ، أضنت سعدى الحمى. فلا يتصور أن يكون الإرضاع حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يتصور أن يكون موسى مأكولا للكمثرى إلى غير ذلك .

ومن صورها فى الشعر قول الشاعر [٢]

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فقوله وبنى أبيكم يحتمل النصب على المعية وهو الأرجح بقرينة المعنى من العطف ، إذ العطفُ يجعل بنى الأب مأمورين أيضا وهذا توهين للمعنى .

قال السيوطى فى همع الهوامع :

" ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك إذا كان فيه تكلف من جهه المعنى نحو

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٧٢/١ ، حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٧١/٢، حاشية الصبان على شرح الاشمونى لألفية ابن مالك ٥٦/٢ منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٠٠/٢

(٢) هو من الوافر واسم كونوا واو الجماعة وأنتم تأكيد له وهو من شواهد سيبويه ٢٩٨/١ وهو من شواهد العينى ١٣٨/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، همع الهوامع ٢٢١/١ ولم ينسب الى قائلة فى الجميع.

فكونوا أنتم وبنى أبيكـــــــــــــم مكان الكليتين من الطحـــــــــــال

" فإن العطف وإن حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدى إلى تكلف فـــى المعنى إذ يصير التقدير كونوا أنتم وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود "[١]

قرينة حالية :

وهى ما يكون مرجعها الى الحال المشاهدة نحو قولنا لمن قدم مـن سفر قدوما مباركا ، ولمن تكرر منه إصابته الغرض إصـــابتين فقدومـا مصدر نوعى وإصابتين مصدر عددى حذف عاملهما جوازا لدليل حـــالى وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت إصابتين[٢]

ثانيا : وظيفة القرينة :

للقرينة وظيفة على جانب كبير من الأهمية ؛ فهى تعين على أمـن اللبس ومعرفة المطلوب.

يقول الرضى :

" إذا انتفى الإعراب اللفظى من الفاعل والمفعول معا مع انتفـــاء القرينـــة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقدير الفاعل؛ لأنـــه إذا انتفـت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع، والقرائـــن اللفظيـــة والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما مـــن الآخر كما يجئ فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلى " [٣]

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢٢١/١ .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٢٩/١ بتصرف

(٣) شرح كافيه ابن الحاجب للرضى (٧٢/١)

ويقول الدكتور تمام حسان

" وظيفة القرينة دائما أن تعين على أمن اللبس سواء أكان ذلك فى حقل النحو أم حقل البيان ....." (١)

وجعل ابن جنى انعدام القرينة أو الدليل مع الحاجة إليه فيه تكلف علم الغيب فى معرفته فقال :

" وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب فى معرفته " (٢)

بل تصل وظيفة القرينة إلى أنها تغنى عن المحذوف وهو ما عبر عنه سيبويه بالاستغناء ومثل له بقوله تعالى : " والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات " (٣)

قال : " فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه " (٤)

---

(١) الأصول لتمام حسان ص ٣٧٤

(٢) الخصائص ٣٦٢/١

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب – قال النحاس" التقدير الحافضاتها ثم حذف : إعراب القرآن ٣١٥/٣ وقال ابو حيان " وحذف من الحافظات والذاكرات المفعول لدلالة ما تقدم والتقدير والحافظاتها والذاكراته البحر المحيط ٢٣٢/٧

(٤) الكتاب ٧٥/١

القيمة اللغوية للقرينة :

للقرينة قيمة لغوية عظيمة ، إذ لم توضع لغة من اللغات إلا للإفهام فالإنسان فى حاجة ماسة إلى اللغة ، وذلك للتعبير عما يدور فى نفسه من معان .

وإذا كانت حاجة الإنسان ماسة إلى اللغة فهى إلى إزالة اللبس أمس ، إذ يترتب عليه أن يتبادر إلى ذهن السامع غير المقصود فيعتقد خلاف قصد المتكلم .
كأن يعتقد أن الفاعل مفعول مع إرادة العكس .

يقول الأشمونى :

" لو قدم المفعول و أخر الفاعل والحالة هذه [1] لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر "[2]

وبذلك لا يقل فضل القرينة فى اللغة عن فضل المعانى على الألفاظ، فحاجة الإنسان إلى اللغة لا تقل عن حاجته إلى القرينة التى تعين على الفهم الصحيح وتقربه من ذهن السامع نائية به عن اللبس وهذه قيمة لغوية عظيمة.

(١) يعنى ضرب موسى عيسى وما على شاكلته .
(٢) شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٥٦/٢

المبحث الثالث

صور اللبس والفرق بينه وبين الإجمال

لما كان اللبس يسير مع القرينة جنبا إلى جنب ، أى أينما وجد اللبس توجد معه القرينة ، كان من الضرورى أن أوضح صور اللبس والفرق بينه وبين الإجمال.

وللبس صور متعددة أكثر من أن تحصى كما أنها تختلف تبعا لكل باب ..

ومن صور اللبس فى باب المبتدأ أو الخبر على سبيل التمثيل لا التفصيل أن يتساوى المبتدأ و الخبر فى التعريف والتنكير بإن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين فى التخصيص نحو زيد أخوك وأفضل منك أفضل منى ، ولا مبين للمبتدأ ولا للخبر؟

إذ الإعراب فيهما واحد وهو الرفع من غير قرينة تدل على أحدهما وقد تساويا تعريفا وتنكيرا

ومن صور اللبس فى باب الفاعل على سبيل التمثيل أيضا أن يكون الإعراب على كل من الفاعل والمفعول به تقديريا أو محليا، فمن الأول أن يكون كل منهما اسما مقصورا نحو ضرب موسى عيسى ، أو مضافا إلى ياء المتكلم نحو ضرب أخى صديقى ومن الثانى أن يكونا اسمى إشارة نحو ضرب هذا ذاك أو موصولين نحو ضرب من فى الدار من على السطح، أو علمين مبنيين نحو ضرب سيبويه سيبويه ، أو مختلفين كأن يكون أحدهما اسما مقصورا والآخر اسم إشارة أو غيره مما لا يظهر عليه علامات الإعراب .

ومن صوره فى باب الحال أن تتعدد الحال مع تعد صاحبها نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا.

هذه بعض صور اللبس التي تحوج إلى القرينة لتقوم بوظيفتها من إزالة اللبس ، والتى يتحرر بها الحكم النجوى من قيد التزام الرتب أو عدم الحذف أو غير ذلك .

واللبس يختلف عن الإجمال ، وهو ما ادعاه ابن الحاج فى اللبس الحاصل بين الفاعل والمفعول عند عدم ظهور الإعراب وعدم القرينة.

يقول الأشمونى :

" ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه [1] محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضوب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا ، وبأنه نقل عن الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو (فما زالت تلك دعواهم)[2] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس "[3]

ويرد الأشمونى هذا القول فيقول :

" قلت : وما قاله ابن الحاج ضعيف ، لأنه لو قدم المفعول و أخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك وهو ظاهر"

---

(١) يعنى ضرب موسى عيسى وما على شاكلته.

(٢) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٣) شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٥٦/٢

وما ذكره ابن الحاج من الخلط بين الإلبـــاس والإجمـــال يجعـــل البحث فى حاجة ماسة إلى التفرقة بينهما.

والفرق بين اللبس والإجمال أن اللبس يسبق إلـــى الفـــهم خـــلاف المراد، بينما الإجمال هو أن يقف الذهن فلا يحكم بشئ أما ما ذكره ابـــن الحاج من تصغير عمر وعمرو على عميـــر فأجيـــب عنه بأن الأصـــل رفعُ اللبـــس وهذا ونحوه على خلاف الأصل وأيضا فـــلا يمكنـــهم فـــى التصغير رفع اللبس بينهما ، ثم تصغير عمر وعمرو من باب الإجمـــال لا اللبس، فالإلباس إيهام غير المراد والإجمال ليس فيه إيهام غير المراد بـــل يتوقف العقل فيه.

وقوله الإجمال من مقاصد العقلاء ليس مما نحن فيـــه لأن ماهنـــا لبس لا اجمال.

أما قوله : (فما زالت تلك دعواهم) [1] فتجويز الوجهين فيه ليس موجبا للبس ، لأن خبر زال عيـــن اســـمها معنـــى ، بخـــلاف الفـــاعل والمفعول[2]

وخطأ الشيخ محى الدين عبد الحميد ابن الحاج فقال :

" الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ، وقد أخطأ الجادة ، فإن العرب لا يمكـــن أن يكون من أغراضها الإلباس ، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غـير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام وما ذكره ابن الحاج لتدعيـــم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شئ ، وإنما هو مـــن

---

(١) الآية ١٥ من سورة الانبياء.

(٢) حاشية يس على شرح المكودى لألفيه ابن مالك ص ٥٩

باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما.

والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك إذا سمعت كلمة (عمير) بزنة التصغير لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما احتمل أن يكون تصغير عمرو بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر .

فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى ضرب موسى عيسى ، ألا ترى أنك لو قلت ذلك لاحتمل الكلام أن يكون موسى مضروبا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء فأفهم ذلك وتدبره " [1]

مما سبق يتضح أن الإجمال يكون مقصدا للمتكلم ، أما الإلباس فلا يتصور أن يكون مقصدا فى لغة ما من اللغات إذ لم توضع اللغات إلا للإفهام كما تقدم ..

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٩٩/٢

المبحث الرابع

أثر القرينة فى الحكم النحوى

للقرينة أثر كبير على الحكم النحوى كما سبق أن أشرت اليه فى مقدمه البحث ، وكما يتضح ذلك مما أعرضه من مسائل نحوية تدخلت فيها القرينة تدخلا ملحوظا فأثرت على الحكم إيجابا وسلبا فأجازت ومنعت ورجحت.

أولا : مسألة الحذف :

وتسمية الحذف مسألة من التجوز فى اللفظ ، إذ للحذف مواضع كثيرة أكثر أن تحصى ، ولكن مع كثرتها قد اشتركت فيما بينها فى اشتراط القرينة لإباحة الحذف سواء أكان حذفا وجوبيا ، أو حذفا جوازيا؛ لأن الحذف على خلاف الأصل ، إذ الأصل فى الألفاظ الذكر، وقد علمنا من أصول القواعد أنه لا حذف إلا بدليل.

يقول الرضى :

" لا يحذف شئ من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا أو واجبا" (١)

وقد ترددت هذه العبارات التى تبيح الحذف عند وجود القرينة فى كتب النحاة كثيرا فى كل موضع من مواضع الحذف .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٧٦/١

يقول ابن جنى :

" وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه ...) [١]

وقال ابن مالك :

" وحذف ما يعلم جائز كما تقول (زيد) بعد من عندكما ؟[٢]"

بل وجدنا سيبويه فى كتابه يذكر أن الدليل يغنى عن المحذوف وعبر عنه بالاستغناء فقال:

" ومما يقوى ترك نحو هذا [٣] لعلم المخاطب ، قوله عز وجل

" والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات"[٤]

فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك (نخلع ونترك من يفجر) .

وجاء فى الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الحطيم: [٥]

---

(١) الخصائص ٣٦٢/٢

(٢) ألفيه ابن مالك بشرح ابن عقيل ٢٤٣/١

(٣) يعنى التنازع فى نحو ضربت وضربنى زيد قال : " تحمل الاسم على الفعل الذى يليه فالعامل فى اللفظ أحد الفعليين ، وأما المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل اسم واحد نصب ورفع الكتاب ٧٣/١، ٧٤

(٤) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٥) هذا البيت اختلف فى نسبته إلى قائله فنسبه سيبويه لقيس بن الحطيم قال الشيخ محى الدين عبد الحميد وهو الصواب – وقال السيرا فى الصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس كما فى الخزانه ٢٧٥/٤، وجمهرة اشعار العرب ص ١٢٧ فى قصيده له ، والمراد نحن بما عندما راضون فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثانى ، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت مقويا لما جاز من

نحن لما عندنا وأنت بمـــــا عندك راضٍ والرأى مختلــف

وقال ضابئ البُرْجمى :

فمن يا أمسى لمدينة رحلـــة فإنى وفياداً بها لغريـــب[1]

وقال ابن احمر :

رمانى بأمر كنت منه ووالـــــدى بريئا ومن أجل الطوى رمانى [2]

فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد ، لأنه قد علم أن المخـــاطب سيستدل به على ان الآخرين فى هذه الصفة والأول اجود[3] لأنه لم يضـــع واحدا فى موضع جمع ، ولاجمعا فى موضع واحد .

- حذف المفعول الذى هو فضله ، لأن حذف خبر المبتدأ وهو عمدة أشد من حذف الفضلة ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٥ ، مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٦٤/٢ ابن عقيل ٢٤٤/٢ .

(١) قيار اسم فرسة بفتح القاف وتشديد الياء ، وقال : من شواهد العينى اسم رجل وزعم الخليل أنـــه اسم فرس له غبراء ، وقد ورد عند سيبويه بنصب قيار بالعطف على اسم إن ، وفى الاشـــمونى بالرفع بالعطف على محل إسم إن والتقدير إنى لغريب وقيارا لغريب أو كذلك ولو قيل غريـــب خبر عن الأسمين جميعا لأن فعيل يخبر به عن الفاعل فما فوقه نحو (والملائكة بعد ذلك ظهير) (٤ التحريم) رد بأنه لا يكون للأثنين وإن كان يجوز كونه للجمع ، وعورض بقوله تعالى : عن (اليمين وعن الشمال قعيد) وأجيب بأنه قعيدان انظر شواهد العينى ٢٨٦/١ . وهو من شـــواهد سيبويه ٧٥/١ ، والأشمونى ٢٨٦/١.

(٢) البيت يروى أيضا للأزرق بين طرفه الفراصى كما فى اللسان مادة (ج و ل) إذ يروى أيضـــا (ومن جول الطوى) والصواب من أجل الطوى ، والطوى البئر المطوية بالحجارة ، ورمـــانى أى قذفنى بأمر أكرهه، والشاهد فيه أنه جعل برئيا الخبر عن أحدهما واكتفى به عن خبر الآخر ولم يقل بريئين والمعنى أنه رمانى بأمر عاد عليه قبيحه، كما أن الذى يرمى من البئر يعود مـــا رمى به عليه – انظر شواهد الكتاب ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

(٣) يعنى بالأول حذف المفعول من نحو ضربت وضربنى زيد ، ونخلع ونترك من يفجر ، أما حـــذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثانى فى الأمثلة الأخرى فقد ترتب عليه وضع الواحد فى موضـــع الجمع فضلا عن أن حذف الأول حذف للفضلة وحذف الثانى حذف للعمدة .

ترك أن يكون الأول خبر خين استغنى بالآخر لعلم المخـــاطب أن الأول قد دخل فى ذلك ... [1]

وهكذا نجد سيبويه يرى أن القرينة تغنى عن المحذوف ، بـــل أن هناك أبوابا بجملتها تقوم على القرينـــة كالتنـــازع مثـــلا نحـــو ضربـــت وضربنى زيد وهو ما حكم عليه سيبويه بأن الحذف فيه أجود إذ لا يضـــع الواحد فى موضع الجمع ، ولا الجمع فى موضع الواحد .

ولست بصدد ذكر قياس جودة الحذف بين مسائله المختلفـــة بـــل يعنيننى من ذلك أنه لا حذف إلا بدليل كما ذكره النحاة، بل أن الدليل يقـوم مقام ذكر اللفظ فيغنى عن ذكره.

وقد عقد ابن جنى لذلك بابا فقال :

" باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفـوظ به "

" من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثـــم أرســـله فتسمع صوتا فتقول القرطاس والله ، [2] أى أصاب القرطاس .

فـــ (أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به البته, وإن لم يوجد فـــــى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ بـــــه ، وكذلـــك قولـــك لرجل مهو بسيف فى يده : زيدا، أى اضرب زيدا ، فصارت شهادة الحـــال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك للقادم من السفر : خبر مقدم ، أى قدمـــت

---

(١) الكتاب ١/٧٤ : ٧٦ .

(٢) القرطاس أديم ينصب للنبال ويسمى الغرض قرطاسا ، وكل أديم ينصب للنبال فاسمه قرطاس ـــ فإذا أصابه الرامى قبل قرطس أى أصاب القرطاس – لسان العرق مادة (ق ر ط س)

خبر مقدم ، وقولك قد مررت برجل : إن زيدا وإن عمـــرا ، أى أن كـــان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجه مـــبرور مـــأجور أى أنـــت مـــبرور ومـــأجور، ومـــبرورا ومـــــأجورا ، أى قدمـــــت مـــــبرورا ومأجورا.....»[1]

ويقرر هذا المعنى ابن يعيش فيقول :

" اعلم أن المبتدأ أو الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعـــها ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منـــــهما إلا أن توجـــد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه ، لأن الألفاظ إنما يجئ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جـــاز أن لا نأتى به ويكون مرادا حكما وتقديرا ، وقد جاء مجيئا صالحا فحذفـــوا المبتدأ مرة والخبر أخرى .... " [2]

وقد حذفت العرب المفردات والجمل اعتمادا على القرينة .

---

(١) الخصائص ١/٢٨٥ - ٢٨٦

(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ١/٩٤.

من صور حذف المفرد :

ونعنى بالمفرد الكلمة الواحدة الاسم والفعل والحرف .

ومن أمثلة حذف الاسم حذف كل من المبتدأ أو الخبر فيحذفان جوازا ووجوبا ..

ومن أمثلة حذف الخبر جوازا أن يقال : زيد ، جوا بالمن قال من عندكم ؟ أى زيد عندنا [1].

وكما حذف الخبر حذف المبتدأ أيضا الذى هو معتمد الفائدة ، فيحذف جوازا نحو قولنا : صحيح جوا بالمن قال كيف زيد ؟ أى هو صحيح [1] ومنه أيضا قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها)[2]

قال ابن مالك فى حذف المبتدأ والخبر :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول (زيد) بعد من عندكما؟

وفى جواب كيف زيد قل دنف فزيدا استغنى عنه إذ عرف

قال الأشمونى شارحا قول ابن مالك :

" وحذف ما يعلم من الجزأين – يعنى المبتدأ والخبر – بالقرينة جائز كما تقول زيد من غير ذكر الخبر بعدما يقال لك من عندكما ؟ والتقدير زيد عندنا ، وإن شئت صرحت به ...

---

(١) حذف كل من الخبر والمبتدأ جوازا والقرينة فيهما الاستفهام وهى قرينة لفظية .

(٢) الآية ١٦ من سورة فصلت القرينة دخول الفاء على ما لا يصلح للابتداء به .

وفى جواب كيف زيد قل (دنف) بغير ذلك المبتدأ ، فزيد مبتـــدأ استغنى عنه لفظا إذ قد عرف بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شـــئت صرحت به " [1]

ومن حذف الفعل جوازا قولنا زيد فى جواب من قرأ ؟

قال ابن مالك :

ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل (زيد) فى جواب (من قرأ ؟)

أى إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيـــل لك (من قرأ) ؟ فتقول " زيد " والتقدير " قرأ زيد " [2]

وكما حذف الاسم والفعل حذف أيضا الحرف ومن ذلك حذف رب بعد الواو والفاء وبل.

من الأول قوله [3] وليل كموج البحر أرخى سدوله
ومن الثانى قوله[4] فحور قد لهوت بهن عيـــــن
ومن الثالث قوله[5] بل بلـــد ذى صعد وأضبـــــاب

---

(١) شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ٢١٤/١

(٢) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٨٥/٢ ، ٨٦

(٣) قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة وتمامه على بأنواع الهموم ليبلتى والشاهد فى قوله وليـــل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى ورب ليل انظر شواهد العينى ٢٣٣/٢

(٤) قال المتنخل مالك بن عويمر وتمامه .. نواعم من المروط وفى الرباط .. والشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى فرب حور وهى الشديدة بياض العين الشديدة ســـوادها شـــواهد العينـــى ٣٣٢/٢ .

(٥) قاله رؤبه أى بل رب بلد ملء الطرق والقتم الغبار والشاهد فيه إضمار رب بعد بل وهـــو مـــن شواهد العينى ٣٣٢/٢ .

قال صاحب الإنصاف :

" إنما جاز ذلك[1] لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلا عليه وبيانا عنه جاز حذفه لأن المحذوف بهذه المثابة فى حكم الثابت " [2]

فقد أجازت قرينة هذه الأحرف التى تحذف بعدها (رب) الحذف ثم عند انعدام هذه القرائن يصبح الحكم بالحذف شاذا اى شذ الجر بها محذوفة من غير أن يتقدمها شئ ..

قال صاحب الإنصاف :

" وقد شذ الجر برب محذوفة من غير أن يتقدمها شئ" [3]

ومن صور حذف الجملة :

حذفت الجملة الأسمية كما حذفت الجملة الفعلية أيضا ، فتحذف الجملة الاسمية وذلك إذا حلت محل المفرد كقوله تعالى : " (واللائى لم يخضن)[4] أى فعدتهن ثلاثة أشهر ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع المفرد وهو (كذلك) لدلالة الجملة التى قبلها وهى (فعدتهن ثلاثة أشهر) عليها [5]

---

(١) يقصد حذف رب بعد الواو والفاء وبل .

(٢) الانصاف ٥٤٣/٢، شرح ابن عقيل ٣٨/٣ وقال الاشمونى" هونادر " شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٣٣/٢.

(٣) المرجع السابق ٥٤٣/٢

(٤) الآية (٤) من سولا الطلاق.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢١٤/١

أما حذف الجملة الفعلية فلها مواضع كثيرة من بينها حذف الجملة جواب الشرط ، أو جملة الشرط قال ابن مالك :

والشرط يغنى عن جواب قد علم والعكس قد يأتى إن المعنى فهم

قال الأشمونى :

" والشرط يغنى عن جواب قد علم " ، أى بقرينة نحو (فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض) [1] الآية أى فافعل وهذا كثير . ويجب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو (وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين)[2]

(والعكس) وهى أن يغنى الجواب عن الشرط (قد يأتى) قليلا .

(إن المعنى فهم) أى دل دليل على المحذوف كقوله [3]

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

أى وإلا تطلقها يعل " [4]

فهذه المسائل متعددة للحذف كانت القرينة هى المعول عليه ومسائل الحذف أكثر من أن تحصى يضيق بها بحث كهذا ، ولست بصدد حصرها وإنما يعنينى ما قرره النحويون من أنه موقوف على وجود القرينة .

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٣٩ من سورة آل عمران

(٣) قاله الأحوص محمد بن عبد الله عبن عاصم الأنصارى والفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل والشاهد فى (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط إذ التقدير وإن لم تطلقها ، ويعل جوابه ، الحسام فاعله وهو السيف ومفرقك مفعوله أى رأسك شواهد العينى ٢٦/٤.

(٤) شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٢٦/٢٥/٤

ومن خلال ما عرضته من مسائل وصور للحذف يتضح أن القرينه أباحته بل عند فقدها منعته أو جعلته شاذا ، وهذا أثر للقرينة أيما أثر.

وتتميما للفائدة أذكر أن الحذف لم يكن نوعا من تلوين الأساليب فقط من غير أن يكون له دواعيه ودلالاته ، وإنما له دلالات ودواع يستدعيها الكلام قد لا تتحقق بالذكر .

قال الرضى فى حذف الفعل وجوبا إذا فسر بفعل آخر نحو قوله تعالى :

(وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)[1]

" وإنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو (استجارك) الظاهر؛ لأن الغرض الإتيان بهذا الظاهر تفسيرا لمقدر فلو أظهرته لم تحتج الى مفسر؛ لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام .

والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع فى النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه وأيضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة"[2]

---

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) شرح كافيه ابن الحاجب للرضى ١/٧٦ -٧٧

ثانيا : التقديم والتأخير :

ومما يظهر فيه أثر القرينة جليا مسألة التقديم والتأخير إذ من المعلوم أن للألفاظ أو اللبنات الأولى التى تتكون منها الجملة الفعلية والجملة الاسمية رتب فى التقديم والتأخير لا تنقض هذه الرتب إلا لعارض ، ففى الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الأصل؛ لأن الخبر وصف فى المعنى[1] فاستحق التأخير كالوصف .

ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بتقديمه لبس نحو قائم زيد وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد [2] وفى الدار زيد ، وعندك عمرو .

فإن حدث لبس بأن يستوى كل من المبتدأ والخبر تعريفا وتنكيرا مع عدم وجود القرينة التى تبين المبتدأ من الخبر فإنه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ ، كأن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة نحو زيد أخوك ، أو نكرة صالحة للابتداء بها نحو أفضل من زيد أفضل من عمرو ولا مبين للمبتدأ من الخبر فحينئذ يمتنع تقديم الخبر، لأنه لو قدم فقلنا أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المتقدم المبتدأ مع إرادة أن يكون خبرا من غير قرينة تدل عليه .

فإن وجدت القرينة جاز ذلك نحو أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر (أبو حنيفة) لأنه معلوم أن المراد تشبيه ابى يوسف بأبى حنيفه لا العكس .

---

(١) من حيث كونه موافقا فى الإعراب لما هوله ، دال على الحقيقة أو على شئ من سببه شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٢٠٨/١

(٢) نقل ابن عقيل منع تقديم الخبر فى نحو زيد قائم ، وزيد قائم أبوه ، وأبوه منطلق زيد عن الكوفيين قال والحق الجواز اذ لا مانع من ذلك شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٢٨/١-٢٩.

ومن قول الشاعر :[1]

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنـــــا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقوله (بنونا) خبر مقدم ، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكـم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس العكس أى ليس المراد الحكم علـى بنيهم بأنهم بنو أبنائهم

وقد تقدم الخبر مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كـل منهما ، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بنى الأبنـاء بالأبنـاء لا تشـبيه الأبناء بأبناء الأبناء.

فهذه صورة من صور التقديم تدخلت فيه القرينة تدخلا ملحوظـا فأجاز وجودها التقديم كما منع التقديم بانعدامها .

يقول ابن مالك :

" فامنعه[2] حين يستوى الجـــزآن * عرفا ونكرا عاد فى بيـــان[3]

---

(١) نسبه جماعة إلى الفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب النحاة وأهـل المعـانى والشاهد قوله (ببنونا بنوا أبنائنا) حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما فى التعريف فإن كـلـ منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السـامع المبتـدأ منهما . واعترض ابن هشام على هذا البيت بأنه لا تقديم ولا تأخير فيه وانه على التشبيه المقلـوب وأجيب عنه بأن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه فلا تكون ثمـة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم / منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٢٣٣، ٢٣٤ بتصرف .

(٢) يعنى تقديم الخبر على المبتدأ .

(٣) شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ١/٢١٠، شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك ١/٢٣٣ -٢٣٤ بتصرف.

هذا بالنسبة للجملة الاسمية ، فإذا انتقلنا إلى الجملة الفعلية وجدنا أثر القرينة واضحا أيضا فى التقديم والتأخير .

إذ من المعلوم أن الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل من غير أن يفصل بينهما فاصل ، لأنه كالجزء منه ، والأصل فى المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يتأخر عن الفاعل .

ويجوز تقديم المفعول على الفاعل أى يكون بخلاف الأصل وذلك إن لم يؤد ذلك إلى التباس الفاعل بالمفعول نحو قوله تعالى : (وورث سليمان داود)[1] وهنا تقدم الفاعل مع جواز تقدم المفعول لأن الإعراب ظاهر فلا لبس وجاء على العكس أى بتقديم المفعول به على الفاعل فى قوله تعالى : (ولقد جاء آل فرعون النذر) [2]

فإن خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفى الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول به نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا أى لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل [3]

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول تحول الحكم من الامتناع إما إلى الجواز نحو أكل الكمثرى موسى ، وضربت موسى سلمى.

---

(١) الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) الآية ٤١ من سورة القمر .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ٩٩/٢ بتصريف وانظر شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٥٦/٢

وإما إلى الوجوب نحو ضرب فتاه موسى ، أى وجوب تقديم المفعول على الفاعل لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه وبذلك تكون القرينة قد أثرت فى الحكم النحوى بتحويل الممتنع إلى جائز ، وإلى واجب فى الموضع الواحد .

ومن التقديم والتأخير أيضا ما ذكر فى باب الحال من تعدد الحال مع تعدد صاحبها نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا.

وفى هذه المسألة قرر النحاة أن يكون أو الحالين لثانى الاسمين وثانى الحالين لأول الاسمين هذا إذا لم توجد قرينة فإذا وجدت القرينة وظهر المعنى ردت كل حال إلى ما تليق به تقدمت الحال أم تأخرت نحو.

لقيت هندا مصعدا منحدرة فمصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند ، ومنه قوله [1]

لقى ابنى أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما

فأجازت القرينة تقدم حال الأول على حال الثانى وهو عكس الحكم عند فقدها "[2]

---

(١) البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها ، ومنجديه أى مغيثيه وهو مثنى منجد اسم فاعل ماضيه أنجد إذا أغاثه وعاونه ورفع عنه المكروه - أصابوا أى نالوا وأدركو (مغنما) أى غنيمة ، والشاهد فيه (خائفا منجديه) أن الحال متعددة لمتعدد والنظرة الاولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه ، فإن واحدا من الحالين مفرد والآخر مثنى وكذلك صاحبهما فلا لبس ان نجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى / منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/٢٧٥ ، شواهد العينى ٢/١٨٤.

(٢) شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك ٢/٢٧٤ بتصرف

ومما سبق يتضح أن للقرينة أثرا كبيرا على الحكم بالتقديم أو التأخير إذ عند اللبس إن انعدمت القرينة وجب التمسك بالأصل من التقديم أو التأخير .

وإذا وجدت القرينة أباحت العدول عن الأصل أحيانا وأوجبته أحيانا أخرى، وهذا تأثير كبير على الحكم النحوى إذ جعلت الممتنع جائزا وواجبا.

ثالثا : التذكير والتأنيث

الأصل فى الاسم التذكير والتأنيث فرع عنه ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه ، وهى التاء والألف المقصورة والممدودة .

لكن التاء أكثر استعمالا من الألف ، لذلك قدرت فى بعض الاسماء كعين وكتف [1]

قال الرضى :

" ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء؛ لأن وضعها على العروض والإنفكاك ، فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر بخلاف الألف ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجعوها فى التصغير نحو هنيدة " [2]

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/٩١ بتصرف .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/١٦١

فإذا كانت الكلمة مؤنثة خالية من تاء التأنيث لفظا فإنها يستدل على تأنيثها بأمور متعددة منها عود الضمير عليها مؤنثا والإشارة إليها بالمؤنث ولحاق تاء التأنيث بالفعل وشبهه إلى غير ذلك فتصير هذه الأمور قرينة على تأنيث الاسم فيحكم بها على الاسم بالتأنيث .

وقد جمع الرضى الأمور التى يعرف بها تأنيث الاسم فقال :

" ويعلم تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع إليه كقوله تعالى : (والشمس وضحاها)[1] وبالإشارة إليه باسمها نحو (تلك الدار الآخرة) [2] وبإلحاق علامة التأنيث بفعله أو شبهه المسند إليه أو إلى ضميره نحو طلعت الشمس (والتفت الساق بالساق)[3] و(بكأس من معين بيضاء لذة...) [4] و (كلا إنها لظى نزاعة للشوى)[5] (لسليمان الريح عاصفة)[6]

وبمصغره إن كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة ، وبتجريد عدده من الثلاثة إلى العشرة من التاء نحو ثلاث أذرع وعشر أرجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل من الصفات طوالق وحوايض ، أو على مثال غالب فيه وذلك إنما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعهما على أفعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على أفعل قليلا نحو فكان وأمكن وجنين وأجنن وطحال وأطحل)[7]

---

(١) الآية ١ من سورة الشمس .

(٢) الآية ٨٣ من صورة القصص

(٣) الآية ٢٩ من سورة القيامة ..

(٤) الآيتين ٤٥ /٤٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٥ ، ١٦ من سورة المعارج.

(٦) الآية ٨١ من سورة الانبياء.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١٦٢/٢ بتصرف .

فهذه الأمور السبعة التى ذكرها الرضى قرائن على تأنيث الاسم الخالى من التاء لفظا ، وبذلك تكون القرينة منها ما فرق بين المذكر والمؤنث أى تدخلت فى الحكم على الاسم بالتأنيث .

رابعا : معانى الحروف واختصاصها :

كما تدخلت القرينة فى تحديد بعض المعانى كالتذكير والتأنيث فقد تدخلت أيضا فى تحديد المعنى الدقيق لبعض الحروف كواو العطف وهى لمطلق الجمع [1] كما يقول النحاة :

قال الرضى :

" معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل [2] من كليهما فى زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولا ، وأن يكون حصل من عمرو أولا فهذه إحتمالات عقلية لا دليل فى الواو على شئ منها .....)" [3]

وقال ابن هشام :

" الواو العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو (فأنجيناه وأصحاب السفينه) [4] وعلى سابقه نحو (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) [5] وعلى لاحقه نحو (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من

---

(١) نقل الرضى عن الفراء والكسائى وثعلب والربعى وابن درستويه وبعض الفقهاء أنها للترتيب بشرح الكافية ٣٦٤/٢ ونسبه ابن عقيل للكوفيين ٢٢٦/٣ ولم نلتفت إليه لأنه رد بنحو قوله تعالى (أى هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) (٣٧) المؤمنون)

(٢) أى حصول المجئ فى نحو جاء زيد وعمرو.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٦٤/٢.

(٤) الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٥) الآية ٢٦ من سورة الحديد

قبلك)[1] وقد اجتمع هذان فى (ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم)[2] فعلى هذا إذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان " [3]

فالآية الأولى دلت الواو فيها على المصاحبة بقرينة الحال المحكية فى القرآن الكريم المقطوع بصدقه ، ومثله الآية الثانية أى دلت على عطف اللاحق لأسبقية نوح على إبراهيم .

وفى الآية الثالثة عطف السابق بقرينة لفظية (قبلك) .

قال ابن عقيل :

" إنما يتبين ذلك بالقرينة ، نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمر قبله، وجاء زيد وعمرو معه، فيعطف بها اللاحق ، والسابق ، والمصاحب " [4]

وقال الشيخ محى الدين عبد الحميد :

" إذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه ، يليه أن يكون المعطوف عليه سابقا ، ثم يكون المعطوف عليه متأخرا "[5] .

وكما حددت القرينة المعنى الدقيق لواو العطف ، أعانت أيضا على تحديد بعض اختصاصاتها .

---

(١) الآية ٣ من سورة الشورى .

(٢) الآية ٧ من سورة الاحزاب .

(٣) مغنى اللبيب بحاشية الأمير ٣٠/٢، ٣١

(٤) شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك ٢٦٦/٢

(٥) منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٦٦/٣

فقد اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى معموله نحو قول الشاعر [1]

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعوينا

قال الأشمونى :

" انفردت الواو من بين حروف العطف بعطف عامل محذوف بقى معموله" [2]

وقال ابن هشام مقيدا ذلك بأن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد " الثانى عشر [3] : عطف عامل حذف وبقى معموله على آخر مذكور يجمعهما معن واحد كقوله:

وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيونا ، والجامع بينهما التحسين " [4]

ولعل ما اشترطه ابن هشام هو مفهوم كلام ابن جنى عندما قال :

---

(١) هذا البيت للراعى النميرى واسمه عبيد بن حصين ويستشهد به على انفراد الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملا محذوفا بقى معموله ، كما يشتهد به أيضا فى باب المفعول معه على انتفاء معنى المصاحبة بالقرينة ، وهو من شواهد ابن عقيل ٢٤٢/٣، والتصريح على التوضيح ٣٤٦/١ ، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٤٠/٢ ، المغنى بحاشية الأمير ٣٢/٢، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦١٠/٢، أوضح المسالك ص ٢٤٨ . ، الخصائص ٤٣٤/٢ شواهد العينى ١٤٠/٢.

(٢) شرح الاشمونى لألفيه ابن مالك ٣ / ١١٧ بتصرف .

(٣) أى مما اختصت به الواو العاطفة .

(٤) المغنى بحاشية الأمير ٣٢/٢

" فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه وعليه : [1]

علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها

أى وسقيتها ماء باردا[2]

وبذلك تكون الواو قد توسطت بين اسمين وحالت القرينة دون عطف أحدهما على الآخر وهذه صورة من جعلها المباح محظورا مما نتج عنه اختصاص الواو بعطف عامل محذوف بقى معموله على عامل مذكور .

وكما انتفى كون الواو لعطف المفرد فى هذا الموضع فقد انتفى كونها للمصاحبة أيضا بالقرينة أى امتنع نصب (العيونا) و (ماء) على المفعول معه .

قال ابن هشام :

" أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة ، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية فى الأول [3] ، وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى [4] ، ويجيب فى ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى وسقيتها ماء ، وكحلن العيونا، هذا قول الفارس والفراء ومن تبعهما ، وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى إلى

---

(١) رجز لم يعلم قائله والضمير فى علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة ، وهمالة اسم مبالغة من همات العين إذا انهمرت بالدموع ، والبيت من شواهد ابن عقيل ٢٠٧/٢ ، الحصائص ٤٣٣/٢ التصريح على التوضيح ٣٤٦/١ ، شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ١٤٠/٢ شواهد العينى ١٤٠/٢ ، أوضح المسالك ٢٤٧/٢.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢.

(٣) يعنى سقيتها تبنا وماءا باردا *

(٤) يعنى و نججن الحواجب والعيونا*

أنه لا حذف وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فيؤول زججن بحسن وعلفتها بأنلتها " [1]

وما ذكره ابن هشام من رأى الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى من التوسع فى معنى الفعل هو أيضا قائم على القرينة المعنوية التى تحول دون دخول العين فى التزجيج بمعناه اللغوى إذ هو تدقيق الحواجب وتطويلها ، والتى حالت دون دخول التبن فى العلف وشواهد اللغة على هذا كثيرة منها قوله تعالى :
" والذين تبوؤا الدار والإيمان " [2] قال الصبان :

" أى وألفوا الإيمان أى فالعطف من عطف الجمل ، وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان فى " وزججن الحواجب والعيونا " [3]

وبذلك تكون القرينة قد تدخلت فى تحديد بعض معانى الحروف كما تدخلت أيضا فى تحديد بعض اختصاصاتها .

(١) أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ٢٤٩/٢.
(٢) الآية ٩ من سورة الحشر
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ١١٧/٣

المبحث الخامس

أثر القرينة على الحكم الصرفى

لم يكن أثر القرينة موقوفا على الأحكام النحوية فحسب ، بـــل إن قواعد التصريف أيضا قد اعتمدت على القرينة حتى استطاعت القرينـــة أن تميز الباب من الآخر، كالمصدر الميمى مثلا من غير الثلاثى فإنه يصـــاغ بزنة اسم المفعول من غير الثلاثى ويميز بينهما القرائن .

فمن المصدر الميمى قوله تعالى : " ومزقناهم كل ممزق " [١]

قال أبو حيان : " أى تفريقا إتخذه الناس مثلا مضروبا " [٢]

وقال الشهاب الخفاجى : " ممزق مصدر ميمى وكل هنا للمبالغة كما فـــى هو الرجل كل الرجـــل " [٣]

فكلمة (ممزق) جاءت على زنة اسم المفعول من غير الثلاثـــى لكن القرينة المعنوية نطقت بكونه مصدرا ميميا وليس اسم مفعول .

وكذا قوله تعالى (وقل رب أدخلنى كدخـــل صـــدق وأخرجنـــى مخرج صدق ...) [٤]

---

(١) الآية ١٩ من سورة سبأ.

(٢) البحر المحيط ٢٧٣/٧ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى ٧ / ١٩٩

(٤) الآية ٨٠ من سورة الإسراء.

قال الفخر الرازى :

" مدخل بضم الميم مصدر كالإدخال ، يقال أدخلته مدخلا ، كما قال (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) [١] ، ومعنى إضافة المدخل والمخرج إلى الصدق مدحهما كأنه سأل الله تعالى إدخالا حسنا وإخراجا حسنا لا يرى فيهما ما يكره " [٢]

ثم يكون اسم المفعول على نفس الصياغة كقوله تعالى :

" والله المستعان على ما تصفون " [٣] قال الزمخشرى :

" استعينه على احتمال ما تصفون من هلاك يوسف " [٤]

وقال أبو حيان :

" المطلوب منه العون على احتمال ما تصفون من هلاك يوسف " [٥]

وكذا قوله تعالى (وكل صغير وكبير مستطر)[٦]

وهكذا أشارت المعانى إلى كون الكلمة مصدرا ميميا أو اسم مفعول.

وبعد فهذه إشارة موجزة إلى آثار القرينة على الأحكام الصرفية بصفة عامة وسوف يتضح هذا الأثر فيما أعرضه من مسائل صرفية تدخلت فيها القرينة تدخلا ملحوظا فكان لها أثر على الحكم الصرفى.

---

(١) الآية ٢٩ من سورة المؤمنون

(٢) مفاتيح الغيب ٢٨/٢١

(٣) الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٤) الكاشف ٢٤٦/٢

(٥) البحر المحيط ٢٨٩/٥

(٦) الآية ٥٣ من سورة القمر .

القرينة فى باب التصغير :

من الأحكام العامة فى التصغير أن تلحق تاء التأنيث الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث نحو أذن وأذينة وعين وعينيه.

إلا أن يؤدى وجود التاء إلى لبس فلا تلحق الاسم حينئذ ويضطـود اللبس فيما كان يعتمد على التاء فى التفرقة بين مفـــرده وجمعـــه كاســم الجنس الجمعى نحو شجر وشجرة ،

وفيما كان يعتمد على التاء فى التفرقة بين مذكره ومؤنثـــه نحـــو خمسة رجال وخمس نسوة .

يقول ابن الحاجب :

" ويزاد فى المؤنث الثلاثى بغير تاء تاء كعيينة وأذينة " [1]

قال الرضى :

" اعلم أن التصغير يورد فى الجامد معنى الصفة ، ألا تـــرى أن معنى رجيل رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفتـــه، فكما أنك تقول : قدم صغيرة بالحاق التاء فى آخر الوصف ، قلت : قديمـة بالحاق التاء فى آخر هذا الاسم الذى هو آخر الوصف .....) [2]

هذا إذا لم يحدث من التاء لبس قال ابن مالك :

واختم بتاء التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى كســـن

ما لم يكن بالتايرى ذا لبـــــس كشجر وبقر وخمـــــس

---

(١) الكافية بشرح الرضى ٢٣٧/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٣٧/١.

قال ابن عقيل

" إذا صغر الثلاثى المؤنث الخالى من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس ، وشذ حذفها حينئذ ، فتقول فى (سن) ، (سنينه) ، (وفى دار) (دويرة) ، وفى (يد) (يديه)

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء؛ فتقول فى (شجر ، بقر ، وخمس) : (شجير ، بقير، خميس) بلا تاء – إذ لو قلت : (شجيرة وبقيرة ، وخميسة) لالتبس بتصغير (شجرة ، وبقرة و خمسة) المعدود به المذكور " (١)

مما سبق يتضح أن اللبس الحاصل بين اسم الجنس ومفرده وبين عدد المذكر وعدد المؤنث أدى إلى ترك الأصل من الحاق التاء بالثلاثى المؤنث العارى منها فكان ذلك قرينة على الجمع وقرينة على التأنيث فى تصغير الأعداد المؤنثة.

القرينة فى باب النسب:

عند النسب إلى فعيلة وفعولة تحذف الياء والواو بشرط صحة العين ونفى التضعيف كحنفى وشنئى بالنسب إلى حنيفة وشنوءة ومن فعيلة غير مضعف كجهنى نسبة الى جهينة .

---

(١) شرح ابن عقيل على الفيه بن مالك ١٥٠/٤

قال الرضى :

" اعلم أن سبب هذا أن فعيلا وفعيلا قريبان من البنـــاء الثلاثـــى ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فعيلى وفعيلى ، وهـــو فى الثانى أقل.

أما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكـــور نحـــو إزميلى وسكيتى و سكيتى بتشديد الكاف فيهما فلا بحذف منها حرف المـد، سواء كانت مع التاء أو لا ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقـــل العارض فى الوضع الثانى ، أعنى وضع النسبة، لكن مع قرب بناء فعيـــل وفعيل من البناء الثلاثى ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع فى الأصـــل علـــى غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جرم لم يفرق فى الثلاثى بين فعل ، وفعلـة نحو نمر ونمرة ، وفتح العين فى النسب إليهما.

أما ههنا فكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتـــهما على الثلاثى لم يستنكر الثقل العارض فى النسب غاية الاســـتنكار حتـــى يسوى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف فى المذكر حـــرف لم يحذف حرف المد أيضا ولما حذف فى المؤنث التاء كما هو مطرد فـــى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا فحذف حرف اللين أيضـــا إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل مع التخفيف الفرق بين المذكـــر والمؤنـــث وكذا ينبغى أن يكون أى : يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث لأن المذكـــر أول، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ، ففصلوا بينـــهما بتخفيف الثقل الذى كانوا اعتفروه فى المذكر وتناسوه هناك وإنما ذكـــروه ههنا بما حصل من حذف فى التاء مع قصد الفرق فكان ما قيل" [1]

(١) شرح الشافية ٢/٢٠، ٢١

وبذلك يكون حذف الياء من فعيلة وفعيلة ، وحذف الواو من فعولة قرينة على النسبة إلى المؤنث مع ملاحظة أن هذا الفرق فـــى الصحيـــح اللام.

ولقائل أن يقول : " إذا كان حذف الياء يدل على التأنيث فلـــم لـــم تحذف من معتل اللام ؟

يقول الرضى :

" أما معتل اللام فلم يفرقوا فيه للثقل المفرط لو قيل عليى وقصيـي فى البناء القريب من الثلاثى ، لذلك لم يفرقوا فى هذا السبب لقوتـــه بيـــن ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعليه علوى ."

خففوه بحذف الياء الأولى الساكنة ، لأن مـــا قبـــل يـــاء النســـبة لا يكون إلا متحركا بالكسر، والأولى مد فلا يتحرك، وتقلب الياء الباقيـــة واوا لئلا يتوالى الأمثال ، فإن الواو وإن كانت أثقل من الياء لو انفـــردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال " [1]

وبذلك يكون حذف الياء والواو قرينة على التأنيث فيحكم بحذفـهما أن المنسوب إليه مؤنثا وهذا تأثير فى الحكم .

---

(١) شرح الشافية ٢٢/٢ بتصرف .

القرينة فى باب همزة الوصل :

الأصل فى حركة همزة الوصل الكسر ، خلافا للكوفيين الذين يرون أنها ساكنة ثم حركت بالكسر؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل، لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر .

إلا إذا كان بعد الساكن ضمة أصلية فإنها تضم همزة الوصل نحو اقتل اغزوا ، اقتدر عليه ، وانطلق به ، وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها ، فطلب التخفيف وفتحت فى ايمن لمناسبة التخفيف؛ لأن الجملة القسمية يناسبها التخفيف إذ هى مع جوابها فى حكم جملة واحدة ...) [1]

وعند اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل وجب حذف همزة الوصل ، إذ هى للتوصل إلى النطق بالساكن فإذا سبقتها همزة الاستفهام أغنت عنها هذا إن لم يحدث لبس بأن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو قوله تعالى :

(أصطفى البنات على البنين) [2] (أتخذتم عند الله عهدا) [3]

فإذا كانت همزة الوصل مفتوحة فإن حذفها يلبس الاستفهام بالخبر، هذا اللبس الذى يضطرهم إلى استحداث القرينة .

---

(١) شرح الشافية ٢/٢٦٥ بتصرف .

(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات

(٣) الآية ٨٠ من سورة البقرة .

قال ابن الحاجب :

" والتزاموا جعلها ألفا لا بين بين [1] على الأفصح نحو آلحســـن ؟ وآيمن الله يمينك للبس " [2]

قال الرضى شارحا قول ابن الحاجب :

" إن للعرب فى مثله مذهبين الأفصـــح جعل همزة الوصل ألفـــا ، والثانى جعلها بين بين كقوله[3]

أ ا الحيز الذى أنا ابتغيـــــــــه أم الشر الذى هو يبتغى

وقوله (للبس) يعنى التزموا أحد الشيئين ولم يحذفوا للبس ، إذ لو حذفـوا التبس الاستخبار بالخبر ، إذ همزة الوصل فى الموضعين مفتوحة كـــهمزة الاستفهام بخلاف نحو (أصطفى البنات على البنين) [4] وقوله : [5]

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا

فإن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل " [6]

---

(١) جعل الهمزة بين بين أى تكون بين الهمزة وبين حرف حركتها .

(٢) الكافية بشرح الرضى ٢٦٥/٢

(٣) هذا البيت من قصيدة طويلة للمتقب العبدى أوردها المفضل فى المفضليات والاستشهاد بـــالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بيـــن أى بيـــن الهمزة وبين حرف حركتها وحركتها هنا فتحه فتجعل بين الألف والهمزة / شـــرح شـــافية ابـــن الحاجب للرضى ٢٦٨/٢ .

(٤) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لذى الرمه وعجزه * أو راجع القلب مع أطرابه طـــرب*والركـــب : أصاب الأبل ، والأشياع : الأصحاب ، والطرب استخفاف القلب فى فرح أو فى حزن والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا أدخلت على همزة وصل غير مفتوحة فإن همـــزة الوصـــل تحذف حينئذ لعدم اللبس؛ لأن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل شرح الشافية ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩.

(٦) شرح الشافية ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩ وانظر شرح ابن عقيل ٢٠٩/٤.

نستخلص مما سبق أن اللبس بين الاستخبار والخبر الذى يستحدثه حذف همزة الوصل عند التقائهما مفتوحة مع همزة الاستفهام استوجب القرينة التى ولدت مع الحكم بتسهيل الهمزة أو جعلها بين بين .

وبذلك يتضح أن للقرينة أثرا فى الحكم الصرفى كما كان لها أثر فى الحكم النحوى..

الخاتمـــــــة

بعد إنعام النظر وإجالة الفكر فى مسائل النحو والصـــــرف التـــى تطرقت القرينة إلى الحكم فيها نجد أن هناك نتائج يجدر بنا بعـــد انتـــهاء البحث تسجيلها ، وتتلخص هذه النتائج فيما يأتى :

(١) تختلف القرينة عن الدليل من حيث ملازمتها ومصاحبتها للحكـــم ، بخلاف الدليل الذى قد يعتمد على قياس شئ بشئ أو مسألة بـــأخرى أو عامل بآخر .

(٢) تختلف القرينة عن العلة أيضا من حيـــث كونـــها متفقـــا عليـــها ، أما العلة فهى مظنونة مختلف فيها .

(٣) إن للقرينة وظيفة هامة وهى إزالة اللبس ، ومن هنا تكمن قيمتـــــها اللغوية .

(٤) يختلف اللبس عن الإجمال من حيث إن اللبس أن يفهم السامع غـــير ما يريد المتكلم ، أما الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مـــن غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع . مما يترتب عليـــه أن يكون الإجمال من قصد المتكلم أما الإلباس فلا يتصور فيه ذلك.

(٥) للقرينة أثر كبير فى الحكم النحوى ، كما يتضح ذلك مـــــن النقـــاط التالية :

(أ) أجازت القرينة النحوية مخالفة الأصل من الحذف والتقديـــم والتأخير ، فأجازت الحذف، كما أجازت التقديم لمـــــا هـــو مرتبته التأخير والعكس.

(ب) كما أجازت مخالفة الأصل منعته أحيانا نحو ضـــرب فتـاه موسى .

(جـ) رجحت بعض الأحكام كقول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال

أى رجحت المعية على العطف .

(د) تدخلت القرينة فى الحكم على الاسم بالتأنيث عندما يكـــون الاسم مؤنثا خاليا من التاء لفظا.

(هـ) تدخلت أيضا فى التحديد الدقيق لمعانى بعـــض الحـــروف كواو العطف فدلت على عطف السابق واللاحق والمصاحب.

(٦) لم يقف أثر القرينة عند الحكم النحوى بـــل تطـــرق إلـــى الحكـــم الصرفى حتى فرقت القرينة بين الباب والآخر .

(٧) ميزت فى التصغير بين اسم الجنس ومفرده وبين عدد المذكر وعدد المؤنث .

(٨) كما ميزت فى النسب بين النسب إلى فعيل وفعيلة من صحيح الـــلام (اى بين المذكر والمؤنث).

(٩) ميزت القرينة فى باب همزة الوصل بين الاستخبار والخبر عنـــد دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة .

وبذلك يتضح أن القرينة تؤثر تأثيرا كبيرا فى كل مـــن الحكميـــن النحوى والصرفى.

والله ولى التوفيق ..

الباحثة

مراجع البحث

١- الأصول د/ تمام حسان ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ط/ مكتبه النهضة العربية

٣- الإقتراح للسيوطى ط/ المكتبة الأزهرية للتراث .

٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ط/ دار الجيل .

٥- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ت/ محمد محى الدين عبد الحميد ط/ المكتبة العصرية – بيروت.

٦- البحر المحيط لأبى حيان ط/ دار إحياء التراث العربى – بيروت.

٧- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ط/ الحلبى .

٨- التعريفات للشريف على بن محمد الجرجانى ط/ دار الكتب العلمية.

٩- تاج العروس للمرتضى الزبيدى ط/ مصر ١٣٠٦ هـ

١٠- جمهرة أشعار العرب ط/ دار المسيرة – بيروت .

١١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ط/ الحلبى.

١٢- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ط/ الحلبى .

١٣- حاشية السجاعى على قطر الندى ط/ الحلبى .

١٤- حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضـــاوى ط/ دار صـــادر بيروت .

١٥- خزانة الأدب ط/ الخانجى .

١٦- الخصائص لابن جنى ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٧- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ط/ دار التراث .

١٨- شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ط/ الحلبى .

١٩- شرح الشواهد للعينى ط/ الحلبى .

٢٠- شرح شواهد الكتاب للسيرافى ط/ دار المأمون للتراث بيروت

٢١- شرح شافية ابن الحـــاجب للرضـــى ط/ دار الكتـــاب العلميـــة – بيروت.

٢٢- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط/ دار الكتب العلمية بيروت .

٢٣- شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ط/ مكتب المتنبى .

٢٤- شرح المكودى على ألفيه ابن مالك ط/ الحلبى .

٢٥- صحيح مسلم بشرح النووى ط/ المطبعة المصرية .

٢٦- الفروق اللغوية لابى هـــلال العســكرى ط/ دار الكتـــب العلميـــة بيروت.

٢٧- الكتاب لسيبويه ط/ الخانجى بالقاهرة .

٢٨- الكشاف للزمخشرى ط/ دار المعرفة – بيروت.

٢٩- لسان العرب لابن منظور ط/ دار المعارف .

٣٠- معجم الأفعال المتعدية بحرف / موسى بن محمد الملیانى الأحمدى ط/ دار العلم للملايين – بيروت .

٣١- المعجم الوسيط ط/ مجمع اللغة العربية.

٣٢- مغنى اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير ط/ الحلبى .

٣٣- مفاتيح الغيب للفخر الرازى ط/ دار الكتب العلمية بيروت .

٣٤- المفردات فى غريب ألفاظ القرآن الراغب الأصفهانى ط/ المطبعة الفنية الحديثة.

٣٥- منحة الجليل بتحقيق وشرح ابن عقيل لمحى الدين عبد الحميد ط/ دار التراث .